الرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي

م . ياسين موسى جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المقدمة :

مما لا شك فيه أن التطور الصناعي في أي بلد يعكس البعد الحقيقي لمستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث يعتبر أساسيا في التنمية الاقتصادية وليس من المبالغ فيه إن تقدم الدول اقتصاديا يقاس بمدى تنمية وتطوير هذا القطاع .

ولقد اتخذت الدراسات التطبيقية منذ بداية الستينات من القرن الماضي مسارا جديدا تميز بالاستخدام المتزايد للأساليب الإحصائية الرصينة وتوظيفها في عملية اشتقاق العلاقات المختلفة والتي عادة ما تخضع للتقدير الكمي .

وفيما يتعلق بتنمية القطاع الصناعي وتطويره فينبغي صياغة وإطلاق رقم قياسي مركب (Composite Index) يمكن من خلاله وبواسطته متابعة تطور الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية وتقيم أداءها بصورة دورية بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث .

يعتمد بناء الرقم القياسي للتنمية الصناعية على أساس ثلاث مكونات رئيسية وهي نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي (ألاستخراجي والتحويلي) من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عدد العاملين في القطاع الصناعي من أجمالي العاملين وأخير مقدار متوسط نصيب العامل من الناتج الصناعي .

أن الرقم القاسي للتنمية الصناعية (المقترح) من قبل الباحث يعتمد بالدرجة الأساس على محاولة الاستفادة القصوى من المعلومات والبيانات الإحصائية الرصينة والدقيقة المتوفرة وتوظيفها باتجاه تنمية وتطوير القطاع الصناعي وبالشكل الذي يجعله أداة علمية بيد الدولة ومتخذي القرار بحيث يعمل على ربط ميادين تصميم وصنع وتسويق الإنتاج الصناعي ربطا أوثق فيما بينها وتحدث بذلك تغيرات في هياكل الإنتاج وبالشكل الذي يجعلها أكثر سرعة وأكثر مرونة .

الرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي

تمثل المعلومات والبيانات الإحصائية الحجر الأساس لعملية التخطيط والتطور الاقتصادي والاجتماعي حيث تعتبر أداة فعالة بيد متخذي القرار من اجل النهوض بواقع العملية التنموية .

إن هذا البحث يهدف بالدرجة الأساس إلى بيان أهمية توفير المعلومات والبيانات الإحصائية وتحليلها من اجل النهوض بواقع الصناعة العربية من خلال صياغة وإطلاق رقم قياسي مركب (Composite Index) يمكن من خلاله وبواسطته التعرف بشكل علمي ودقيق على مستويات التنمية الصناعية في الوطن العربي وسبل الارتقاء بها .

أهمية البحث : تنطلق أهمية البحث من خلال الدور الكبير والمهم الذي من الممكن أن تلعبه المقاييس الإحصائية في صياغة الرقم القياسي للتنمية الصناعية وبما يستلزم ذلك من تحقيق متطلبات التنمية الصناعية في الوطن العربي .

هدف البحث :يهدف البحث بالدرجة الأساس إلى قياس التطور الكبير الذي حققته الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية وذلك من خلال بناء رقم قياسي للمكونات الأساسية للتنمية الصناعية يطلق عليه الرقم القياسي للتنمية الصناعية أو دليل التنمية الصناعية (Industrial Development Index) (IDI) .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في كيفية إيجاد صيغة موحدة ومتفق عليها بين الدول العربية تتصف بالدقة والشمول وتحتوي على المكونات الأساسية لعملية التنمية الصناعية بحيث يمكن من خلالها قياس درجة تطور ورقي الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية وبالاعتماد على المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث .

فرضية البحث:

يفترض البحث بان الدول العربية قد حققت نسب متقدمة في مجال تنميتها الصناعية ولكن بشكل متفاوت فيما بينها بين دول ضعيفة ومتوسطة وعالية المستوى.

منهجية البحث :

لإغراض علمية بحته فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية :-

المحور الأول نظري تضمن مفهوم وأهمية الرقم القياسي للتنمية الصناعية او ما يطلق عليه أحيانا (دليل التنمية الصناعية) ومكوناته الأساسية وكيفية احتسابه .

أما المحور الثاني فقد تناول تحليل مكونات التنمية الصناعية على مستوى الوطن العربي من اجل الوقوف بشكل علمي ودقيق على مستويات التنمية الصناعية للدول العربية ومقدار وحجم الشوط الذي قطعته في مجال تنميتها الصناعية .

وفي المحور الثالث تم قياس مستويات التنمية الصناعية للدول العربية باستخدام الدليل المقترح والمقارنة فيما بينها من اجل الوقوف بشكل علمي ودقيق على نقاط الضعف بهدف معالجتها ومناطق القوة للتأكيد عليها وبما يدعم مسيرة التنمية الصناعية في الوطن العربي ، إن هذا البحث يحاول الاجابه على تساؤل بسيط ، كيف يمكن أن نرتب الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية ، وما هي المعايير والأسس المتبعة ، وما هو الدليل والقياس المستخدم والذي من الممكن أن يساهم في رصد التغيرات الجوهرية في مجال التنمية الصناعية بصفة منتظمة .

حيث نأمل أن يساهم هذا الجهد المتواضع في المزيد من التوعية باتجاه الاهتمام المتواصل بالمقاييس الإحصائية الصناعية من جهة واستقطاب الرأي من صانعي القرار وموجهي السياسات التنموية في الوطن العربي نحو الاهتمام المركز بالقطاع الصناعي بحيث تأخذ بنظر الاعتبار واقع السلوك الاقتصادي للمنشات الصناعية في الوطن العربي ومحاولة توظيف المعلومات والبيانات الإحصائية بالاستغلال الأمثل لما هو موجود فيها وتطويعه لخدمة التنمية الصناعية ..... ،

المحور الأول

الرقم القياسي للتنمية الصناعية (Industrial Development Index)

١-١ قياس التنمية الصناعية :-

في أي نظام لقياس التنمية الصناعية ورصدها يكون من الأفضل أن يشمل هذا المقياس اكبر عدد ممكن من المتغيرات والمؤشرات الإحصائية من اجل الحصول على اشمل وأوضح صورة ممكنة ولكن الافتقار الحالي إلى للإحصاءات القابلة للمقارنة بين الدول العربية في هذا المجال يحول دون ذلك .

ومن الناحية الأخرى فأن مثل هذا الشمول ليس مرغوبا به بشكل مطلق فكثرة المؤشرات الإحصائية يمكن أن تؤدي إلى تعقيد الصورة وجعلها مثيرة للحيرة بل إنها قد تبعد أنظار واضعي السياسات الاقتصادية عن الاتجاهات الرئيسية العامة لذلك كانت الوظيفة الرئيسية للرقم القياسي للتنمية الصناعية هو التركيز على عدد مختار من المتغيرات التي من شانها أن تساهم مساهمة فعالة في أبراز جهود الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية .

ان التقدير النموذجي للتنمية الصناعية في الدول العربية لابد ان يقوم على معيار مركب (Composite Index) يسمح بتحليل الاتجاهات المختلفة لمؤشرات التنمية الصناعية مثل نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي (ألاستخراجي والتحويلي) في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العاملين في هذا القطاع وإنتاجية العامل فيه .

وعلى الرغم من عدم وجود سلاسل زمنية جيدة للكثير من المؤشرات الإحصائية فقد تم اختيار مقياس كمي متوافر بشأنه سلاسل زمنية شاملة نسبيا ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤشرات الإحصائية الأخرى للتنمية الصناعية من اجل أن يكون أداة فعالة لدى راسمي السياسات لتقيم التقدم والتطور الصناعي ويمكن أن يضع ترتيب مستويات الدول العربية بطريقة سهلة التفسير

١-٢ الرقم القياسي للتنمية الصناعية Industrial Development Index

يركز الرقم القاسي للتنمية الصناعية أو ما يطلق عليه أحيانا دليل التنمية الصناعية على ثلاثة أبعاد للتنمية الصناعية قابلة للقياس وهي نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ونسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العاملين وأخيرا متوسط نصيب العامل من الناتج الصناعي للدول العربية .

وعلى الرغم من أن دليل التنمية الصناعية هو نقطة انطلاق مفيدة ، فمن المهم التذكر أن هذا المفهوم هو الأكثر اتساعا مما يستطيع أن يعبر عنه أي مقياس مختصر حتى عندما تكمله أدلة أخرى ودليل التنمية الصناعية ليس مقياسا شاملا إذ انه لا يحتوي على نواح هامة وبخاصة القدرة على المشاركة في القرارات التي من شانها أن تؤثر على خطط التنمية الاقتصادية أو

التغير في هيكلية الاقتصاد إذ أن غياب هذه القدرة يعرقل التنمية الصناعية . (Patel, M. 1989)

ويظهر دليل التنمية الصناعية بوضوح الفارق بينه وبين النمو الاقتصادي إذ من خلال قياس معدل الإنجازات في نسبة ما يضيفه القطاع الصناعي إلى أجمالي الناتج المحلي الإجمالي والزيادة المطردة في أعداد العاملين وإنتاجيتهم في هذا القطاع يعطي دليل التنمية الصناعية صورة عن وضع التنمية في بلد ما أكثر اكتمالا من الصورة التي يعطيها النمو الاقتصادي لوحده .

وكل هذه تلقي الضوء على أهمية السياسات التي تترجم الثروة إلى تنمية صناعية وتحديدا تستطيع السياسات العامة المعدة بعناية والخدمات التي توفرها الحكومة والجماعات المحلية والمجتمعات المدنية ، أن تحقق تقدما في التنمية الصناعية حتى في غياب المستويات المرتفعة للنمو الاقتصادي . لكن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي غير هام فالنمو الاقتصادي وسيلة هامة للتنمية الصناعية وعندما يحصل ركود في النمو لفترة طويلة يصبح من الصعب الحفاظ على تقدم مستدام في التنمية الصناعية . (Cohen, C.1989)

وعلى الرغم من أن هذا المقياس اعتبر مؤشرا هاما ومفيدا لقياس مستويات التنمية غير أن نقاشا يدور حول إمكانية تطوير صيغة هذا الرقم ومن ابرز أوجه ذلك النقاش أن الرقم القياسي المعتمد يقوم على أساس إعطاء أوزان متساوية للمكونات الثلاث وما ينتج عن ذلك من إهمال الأهمية النسبية لكل من تلك المكونات في هذا السياق فقد عرضت العديد من الأفكار من اجل تطوير عملية احتساب هذا الرقم فقد جرت محاولة إعطاء أوزان ترجيحية باستخدام أسلوب المكونات الأساسية (Principle Components Analysis) غير أنها لم تصل إلى استنتاج واضح في الوقت الذي عكست فيه محاولات أخرى وجود فروق واضحة بين مدى ارتباط المكونات الثلاثة الأنفة الذكر عند الانتقال من مجموعة الدول عالية المستوى إلى المجموعات الأخرى من الدول الأقل مستوى وهكذا .

أما القيمة العظمى والدنيا لتلك المتغيرات المكونة للرقم القياسي لمستوى التنمية الصناعية فيتم إعدادها سنويا اعتمادا على قيم هذه المتغيرات لكل دولة والمتضمنة في التقرير السنوي المعد من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

١ - 3 الصيغة الرياضية للرقم القياسي للتنمية الصناعية : يمكن احتساب الرقم القياسي للتنمية الصناعية (IDI) في الوطن العربي من خلال الصيغ لآتية :

$$IDI = 1 - \frac{1}{3}\sum Iij \qquad (1)$$

حيث أن :- (٢)

$$Iij = \frac{\left(Max\left(Xij - Xij\right)\right)}{MaxXij - MinXij}$$

i= 1, 2, 3

j=1, 2, 3 .....

ويمثل Iij مدى الانحراف الدولة (j)بدلالة مستوى أفضل دولة ومستوى أسوء دولة بالنسبة للمتغير (i) كما أن :

Xij= يمثل المتغير (i) في الدولة (j)

X1= نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مرجح لمتغيرين وهما:

X1a= نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي

X1b= نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

$$X1 = \alpha\ (X1a) + (1 - \alpha)\ (X1b) \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث :

$$0 \leq \alpha \leq 1$$

X2= نسبة عدد العاملين في القطاع الصناعي إلى أجمالي عدد العاملين.

X3= متوسط نصيب العامل من الناتج الصناعي الحقيقي المعدل.

المحور الثاني
استعراض مؤشرات التنمية الصناعية في الوطن العربي

ليست العناصر الأساسية للرقم القياسي للتنمية الصناعية – نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة عدد العاملين في القطاع الصناعي إلى أجمالي العاملين ، ومتوسط نصيب العامل من الناتج الصناعي في الدول العربية – إلا نقطة البدء في هذا التحليل لتكوين القدرات الصناعية ويستخدم مصطلح نصيب العامل الحقيقي المعدل من الناتج الصناعي هنا للدلالة على إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حقيقي من التنمية الصناعية .

أولا : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية:

يقدر إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في عام ٢٠٠٥ بحوالي ٥١٧.٨ مليار دولار، مقارنة مع ١٤٦.٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ محققا معدل نمو سنوي مركب مقداره (٨.٢١ %) .

وارتفعت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٣٣.٥ %) عام ١٩٩٠ لتصل إلى (٤٨.٨٥ %) عام ٢٠٠٦ مقارنة بنسبة حوالي ٤٣.٣% في عام ٢٠٠٤ ونسبة ٣٩.٩% في عام ٢٠٠٣.

ويعزى هذا التحسن إلى استمرار الزيادة في أسعار النفط والطلب العالمي عليه خصوصاً في الصين والهند، الأمر الذي أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية وإجمالي الناتج الصناعي للدول العربية كمجموعة.

بيد أن الناتج الصناعي يخفي في داخله فروقا جوهرية هامة بين الدول العربية نفسها ففي الوقت الذي لم يتجاوز فيه قيمة الناتج الصناعي لدولة الصومال (٠.٠٢) مليار دولار عام ١٩٩٠ كان هذا الناتج في المملكة العربية السعودية يتجاوز (٤٧) مليار دولار . ونفس الشيء يقال عام ٢٠٠٥ حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي لدولة موريتانيا (٠.٤٣) مليار

دولار في الوقت الذي كانت فيه (١٧٨.٥) و (٦٤.٣٧) مليار دولار في كل من السعودية والإمارات على التوالي .

وعموما يرتبط أنتاج القطاع الصناعي في الوطن العربي بدرجة كبيرة بناتج الصناعة الاستخراجية على الرغم من أمكانية تحقيق زيادات ملموسة بالاعتماد على الصناعة التحويلية.

لقد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية إلى توسيع الفجوة بين الدول العربية في مؤشر قيمة الناتج الصناعي حيث تضاعف المدى بين اقل ناتج صناعي وأعلى ناتج أربع مرات تقريبا من (٤٧.٥٤) مليار دولار عام ١٩٩٠ ليصل إلى (١٧٨.٤٤) مليار دولار عام ٢٠٠٥ . والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (١)

متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي والانحراف المعياري والمدى للدول العربية للفترة ١٩٩٠ـ٢٠٠٥

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
١٩٩٠	٧.٧١	١١.٣٧	٤٧.٥٤
١٩٩٥	٨.٢٥	١٣.٣٠	٥٧.٩٨
٢٠٠٠	١٤.٧٤	٢٠.٣٩	٨٨.١٤
٢٠٠٥	٢٧.٢٧	٤٧١.٣١	١٧٨.٤٤

المصدر : تم احتساب كافة المؤشرات بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

وبالنسبة لأداء القطاع الصناعي بشقيه ألاستخراجي والتحويلي، يلاحظ أن ناتج الصناعة الاستخراجية بلغ في عام ٢٠٠٥ حوالي ٤١٣.٤ مليار دولار ونسبة زيادة بنحو ٤٣% عن العام السابق، وساهمت الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بحوالي ٣٨.٨% بالمقارنة مع حوالي ٣٢.٩% في عام ٢٠٠٤.

وتتفاوت حصة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى وهي، بطبيعة الحال، اكبر في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وتتراوح بين ٠.٥% في جيبوتي و٨١.٧% في العراق في عام ٢٠٠٥.

جدول رقم (٢)

متوسط ناتج الصناعة الاستخراجية للقطاع الصناعي والانحراف المعياري والمدى للدول العربية للفترة ١٩٩٠ـ٢٠٠٥

السنوات	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
١٩٩٠	١٠١.٤٣	٥.٣٣	٩.١٢	٣٧.٥١
١٩٩٥	١٠٢.٢٩	٥.٤١	١٠.٣١	٤٤.٢٩

٢٠٠٠	٢٠٨.٩٠	١٠.٩٩	١٦.٥٠	٦٩.٩٧
٢٠٠٥	٤١٣.٤٢	٢١.٧٧	٣٥.٠٨	١٤٨.٨٤

المصدر : تم احتساب كافة المؤشرات بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

أما ناتج الصناعة التحويلية فقد ارتفع من ٩١.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٤.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥، أي بزيادة نسبتها حوالي ١٣.٩%، بعد زيادة بنحو ١٤% في العام السابق. وبلغت مساهمة ناتج الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ حوالي ٩.٨%، وتتفاوت مساهمة ناتج هذه الصناعة في الناتج الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى، إذ تعتبر السعودية والإمارات ومصر والمغرب وتونس والأردن من الدول العربية التي تمتلك صناعات تحويلية ضخمة نسبياً، وتساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. وبالنسبة لمساهمة الدول فرادى في إجمالي ناتج الصناعة التحويلية العربي، تتصدر السعودية الدول العربية إذ تساهم بنحو ٢٨.٤% من هذا الناتج، تليها الإمارات بنحو ١٦%، ثم مصر بنحو ١٤.٣%، والمغرب بنحو ٨.٣%، وتونس بنحو ٤.٨%، حيث تشكل مساهمة الدول الخمس بحوالي ٧١.٨% من ناتج الصناعة التحويلية.

جدول رقم (٣)

متوسط ناتج الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي والانحراف المعياري والمدى للدول العربية للفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٥

السنوات	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
١٩٩٠	٤٤.٩٧	٢.٣٦	٢.٧٩	١٠.٠٣
١٩٩٥	٥٤.٠١	٢.٨٤	٣.٦٤	١٣.٧٠
٢٠٠٠	٧١.٢٥	٣.٧٥	٥.٥٥	١٨.٢٠
٢٠٠٥	١٠٤.٣٧	٥.٤٩	٧.٤٧	٢٩.٦٤

المصدر : تم احتساب كافة المؤشرات بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

ثانيا : عدد العاملين في القطاع الصناعي

ساعد التحسن السريع للناتج الصناعي خصوصا في الشق ألاستخراجي منه إلى زيادة ملموسة في نسبة العاملين في القطاع الصناعي للدول العربية حيث ارتفع المتوسط العام لنسبة العاملين في هذا القطاع من (١٦.٨٢ %) عام ١٩٩٥ ليصل الى (٢٣.٠٨ %) في عام ٢٠٠٥ محققا معدل نمو مركب قدره (٢.٩ %) .

ومن الجدير بالذكر انه في معظم الدول العربية قد انخفضت فيها معدلات العاملين في القطاع الصناعي عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩٥ إلا أن الارتفاع الكبير في البعض منها كما هو الحال في السعودية والجزائر قد ساهم بشكل كبير في ارتفاع المتوسط العام في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩٥ وهذا ما يؤكده التباين الكبير في نسب العاملين في الدول العربية حيث ارتفع الانحراف المعياري من (٩.٤١) عام ١٩٩٥ إلى (١٦.٦٥) عام ٢٠٠٥ ونفس الشيء يقال بالنسبة إلى اتساع المدى بين الدول العربية خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الصناعي في اقل البلدان العربية موريتانيا حوالي (٤.٩ %) في الوقت الذي بلغت فيه حوالي (٧٣.٣ %) في السعودية و(٥١.٦ %) في الجزائر . والجدول التالي يبين ذلك بوضوح :-

جدول رقم (٤)
نسبة العاملين في القطاع لصناعي للدول العربية

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
١٩٩٥	١٦.٨٢	٩.٤١	٢٩.٩
٢٠٠٥	٢٣.٠٨	١٦.٦٥	٦٨.٤٠

المصدر : تم احتساب كافة المؤشرات بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

ثالثا : نصيب العامل من الناتج الصناعي للدول العربية

كان النمو في نصيب العامل من الناتج الصناعي - وهو أحد المكونات الأساسية في تحسين مستوى التنمية الصناعية في الوطن العربي حيث أرتفع نصيب العامل العربي من الناتج الصناعي الإجمالي من (٣٥٠٨٥) دولار أمريكي للعامل في عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٦٢٥٩٦) في عام ٢٠٠٠ وليستمر بالزيادة ليصل في عام ٢٠٠٥ إلى (١٠٦٢٤٤) مما يعني ان نصيب العامل من الناتج الصناعي العربي قد تضاعف ثلاث مرات خلال العقد الأخير ، وتشير البيانات الإحصائية بأنه على الرغم من ارتفاع نصيب العامل العربي من الناتج الصناعي وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٠.٥٩ %) إلا أن الفجوة في نصيب العامل من الناتج الصناعي قد اتسعت بين الدول العربية لتبلغ حوالي ثلاث أضعاف خلال العقد الأخير مما تنعكس سلبيا على جهود التنمية الصناعية في الوطن العربي .

جدول رقم (٥)
متوسط نصيب العامل من الناتج الصناعي للوطن العربي

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
١٩٩٠	٣٥٠٨٥	٥٧٣٤٣	٢٠٣٧٨٤
٢٠٠٠	٦٢٥٩٦	١٠٣٢٥١	٣٨١٢٧٨

المصدر : تم احتساب كافة المؤشرات بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

المحور الثالث
الرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي (IDI)

٣-١ تهيئة المعلومات والبيانات الإحصائية وتوظيفها في دليل التنمية الصناعية العربية

مما لا شك فيه أن المعلومات والبيانات الإحصائية الحديثة والموثقة تعتبر مصدرا أساسيا للمخططين وراسمي السياسات وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي استلزم بالضرورة فتح المجال أمام الإحصائيين من اجل رصد هذا التطور الهائل في المعلومات وتوظيفه في مختلف الاتجاهات .

وحتى العقد الأخير من القرن الماضي لم يكن هناك مؤشرات معتمدة ولا مجالات محددة لرصدها إحصائيا أو منهجيات عمل معتمدة دوليا ولكن مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح هناك شبه إجماع عالمي على أهمية رصد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات ومتابعة أثارها الاقتصادية والاجتماعية .

إن توفر إحصاءات ومؤشرات رصينة من شانه تعزيز جهود الدول العربية نحو تطوير مجتمع المعلومات من جهة وفي تمكين راسمي السياسات ومتخذي القرارات من صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يستلزم بالضرورة قيام حكومات الدول بتطوير الأدوات وتوفير المستلزمات الأساسية لبناء أنظمة مترابطة للمؤشرات الإحصائية القابلة للمقارنات الدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار التفاوت في مستويات التنمية .

لقد أصبح من الصعوبة بمكان فصل إحصاءات تكنولوجيا المعلومات عن القطاعات الأخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية منها كما يمكن أن يكون لاستخدام المعلومات والبيانات الإحصائية آثار مباشرة أو غير مباشرة على قطاعات أخرى مثل أثرها في مكافحة الفقر وتسليط الضوء على القطاعات لمهمشة وتعزيز المعارف في المجالات الصحية والبيئية والتجارية والصناعية وبذلك يمكن تحليل العديد من الظواهر من خلال التوظيف الأمثل لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات .

٣-٢ حساب الرقم القياسي للتنمية الصناعية للدول العربية :-

بهدف الوقوف بشكل علمي ودقيق على واقع التنمية الصناعية في الوطن العربي وحجم التطور الذي حققته الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية فقد تم توظيف المعلومات والبيانات الإحصائية الموثوقة والتي توفرها التقارير الصادرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية وصندوق النقد العربي وغيرهم في بناء رقم قياسي (مقترح) يمكن من خلاله وضع الدول العربية في ترتيب يتناسب ومستوياتها في مجال تنميتها الصناعية .

ومن خلال استخدام الصيغة (١) الواردة في المحور الأول كانت مستويات الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية للسنتين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ كما يلي :-

جدول رقم (٦)

الرقم القياسي للتنمية الصناعية في الدول العربية للسنتين ٢٠٠٤ -٢٠٠٥

الدول العربية	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الأردن	٠.٢٨٠	٠.٢٨٢
الإمارات	٠.٤٢٢	٠.٤٣٦
البحرين	٠.٤٢٨	٠.٤٢٨
تونس	٠.٣٦٤	٠.٣٦٥
الجزائر	٠.٤٩٦	٠.٥٤٢
جيبوتي	٠.١٨٧	٠.٢٠٨
السعودية	٠.٦٤٥	٠.٦٨٥
السودان	٠.٢٥٦	٠.٣٠١
سورية	٠.٣٥٤	٠.٤١٣
العراق	٠.٤٨٣	٠.٤٦٥
عمان	٠.٣٩٣	٠.٤٠٩
قطر	٠.٤٦٥	٠.٤٩٣
الكويت	٠.٤٢٦	٠.٤٧٩
لبنان	٠.٣٢١	٠.٣١٥
ليبيا	٠.٤٤٨	٠.٤٦٧
مصر	٠.٣٤٦	٠.٣٥١
المغرب	٠.٣١٨	٠.٣١٩
موريتانيا	٠.٢٣٩	٠.٢٤٠
اليمن	٠.٢٨٨	٠.٢٩٢

المصدر : تم حساب كافة المؤشرات من قبل الباحث وبالاعتماد على الصيغة المقترحة للرقم القياسي للتنمية الصناعية .

٣-٣ التحليل الإحصائي للرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي

حققت الدول العربية تقدما جوهريا في سبيل تنميتها الصناعية خلال السنتين الأخيرتين فعلى المستوى الإجمالي أرتفع المتوسط العام لدليل التنمية الصناعية من(٠.٣٧٦) في عام ٢٠٠٤ ليصل إلى (٠.٣٩٢) في عام ٢٠٠٥ محققا معدل سنوي قدرة (٤.٢٥ %) كما ارتفع الوسيط (وهو النقطة التي تقسم مستويات التنمية الصناعية للدول العربية إلى قسمين متساويين) من (٠.٣٦٤) ليبلغ حوالي (٠.٤٠٩) وبمعدل نمو سنوي قدرة (١٢.٣٦ %).

جدول رقم (٧)

تطور الرقم القياسي للتنمية الصناعية الوطن العربي للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥)

Year	N	Mean	Median	Minim	Maxim	ange
2004	19	0.376	0.364	0.187	0.645	0.458
2005	19	0.392	0.409	0.208	0.685	0.477

المصدر : تم استخراج كافة المتوسطات من قبل الباحث وبالاعتماد على نتائج الرقم القياسي للتنمية الصناعي للدول العربية .

وربما يعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في نصيب العامل من الناتج الصناعي للدول العربية .

وبذات الاتجاه وعلى نفس القدر من الأهمية كان تقدم الدول العربية في مجال نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى أجمالي عدد العاملين فقد ارتفعت هذه النسبة من (١٦.٨٢%) في عام ١٩٩٥ لتصل إلى (٢٣.٠٨ %) في عام ٢٠٠٥ .

وعلى الرغم من التطور الحاصل في مجال التنمية الصناعية للدول العربية إلا أن المتوسطات الرقمية المتعلقة بالرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي تخفي في طياتها كثيرا من التباين فيما بينها إذ يبلغ عدد الدول العربية ذات التنمية المنخفضة (٠ – ٠.٣) في عام ٢٠٠٥ (٤) دولة مقارنة ب (٥) دولة في عام ٢٠٠٤ . مع ذلك هناك دولتين تنطوي تحت لواء الدول ذات التنمية الصناعية العالية (٠.٥ – ١.٠) في عام ٢٠٠٥ قياسا بدولة واحدة في عام ٢٠٠٤ . وعموما ، تعاني اقل البلدان العربية نموا – ومعظمها في قارة أفريقيا – من أعلى مستويات الحرمان الاقتصادي ومن أدنى مستويات نسب المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي ومن انخفاض واضح في عدد العاملين في القطاع الصناعي .

جدول رقم (٨)

عدد الدول العربية حسب درجة تنميتها البشرية

Year	مستويات التنمية البشرية			المجموع
	عالية (٠.٥- ١.٠)	متوسطة (٠.٣ – ٠.٥)	منخفضة اقل من ٠.٣	
٢٠٠٤	١	١٣	٥	١٩
٢٠٠٥	٢	١٣	٤	١٩

المصدر : تم استخراج كافة المتوسطات من قبل الباحث وبالاعتماد على نتائج الرقم القياسي للتنمية الصناعي للدول العربية في جدول رقم (٦).

الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات لعل أهمها ما يلي :

أولا : الاستنتاجات

١ – لقدا ظهر البحث ما للبيانات والمعلومات الإحصائية الرصينة من أهمية كبيرة حيث باتت تحتل مركزا مرموقا كونها تعد إحدى الوسائل المهمة في تحليل سلوك الظواهر الاقتصادية ودراسة اثر العلاقات فيما بينها كما تمثل في نفس الوقت أداة أساسية يستعان بها للحصول على توقعات عن المؤشرات ذات العلاقة الوثيقة بعملية التنمية الصناعية

٢ – حققت الدول العربية تقدما جوهريا في مجال تنميتها الصناعية حيث ارتفع المتوسط العام للرقم القياسي للتنمية الصناعية (٠.٣٧٦) عام ٢٠٠٤ ليصل إلى (٠.٣٩٢) عام ٢٠٠٥ محققا معدل نمو سنوي قدره (٤.٢٥ %) .

٣ – وعلى الرغم من تطور الدول العربية في التنمية الصناعية إلا أن الفجوة فيما بينها قد اتسعت بشكل ملموس خلال الفترة موضوعة البحث حيث ارتفع التباين (

Variance) من (٠.٠١١٦٦) في عام ٢٠٠٤ ليصل في عام ٢٠٠٥ إلى (٠.٠١٣٢٢) مما يعني بالتالي أن مستويات الدول العربية في مجال تنميتها الصناعية قد أصبحت أكثر تباعدا في عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤.

٤ - وعلى الرغم من سعة الفجوة بين الدول العربية في التنمية الصناعية إلا أن هذه الفجوة تبدو أكثر اتساعا داخل كل بلد عربي على حده أي بين المناطق الحضرية والريفية وبين توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية حسب الأنشطة الصناعية فبالنسبة للدول العربية عموما تحصل المناطق الحضرية على ضعف ما تحصل عليه المناطق الريفية من الاستثمارات الاقتصادية .

٥ – ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي بشقيه ألاستخراجي والتحويلي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من (٣٣.٥ %) في عام ١٩٩٠ إلى (٤٨.٨٥ %) في عام ٢٠٠٦ محققا نموا سنويا قدره (٢.٢٤%) .
بيد أن هذا المتوسط يخفي في داخله فروقا هامة بين الدول العربية نفسها ففي الوقت الذي بلغ فيه هذه النسبة في جيبوتي (٢.٤ %) في عام ٢٠٠٤ كانت هذه النسبة في قطر حوالي (٦٨.٤ %) .

٦ – لقد ساهم النمو المرتفع في نصيب العامل من الناتج الصناعي للدول العربية - وهو أحد المكونات الأساسية - في تحسين مستوى التنمية الصناعية في الوطن العربي حيث أرتفع نصيب العامل العربي من الناتج الصناعي الإجمالي من(٣٥٠٨٥) دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ ليصل إلى (١٠٦٢٤٤) في عام ٢٠٠٥ .

ثانيا : التوصيات : في إطار الاستنتاجات فأن البحث يوصي بما يلي :

١ – نظرا للأهمية الكبيرة التي بات يحتلها مفهوم التنمية الصناعية فان البحث يوصي بضرورة قيام الباحثين بمتابعة المقاييس الدولية والإقليمية لمختلف أوجه التنمية إذ تظهر الحاجة واضحة للمساهمة في تطوير وتحسين تلك المقاييس .

٢ – بهدف الارتقاء بمستوى التنمية الصناعية في الوطن العربي فأن البحث يوصي بضرورة التأكيد على:

أ – رفع المستويات الخاصة بنسب مساهمة القطاع الصناعي خصوصا الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال أقامة العديد من المشاريع الصناعية وفي مختلف أنشطة الصناعة التحويلية باتجاه توفير المقومات الأساسية لعملية النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم .

ب – تشجيع وإقامة العديد من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من اجل دعم القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث أظهرت نتائج التحليل بان هناك انخفاضا نسبيا لهذا المؤشر .

ج – ضرورة ايلاء متطلبات التنمية الصناعية الإقليمية الاهتمام المستمر وذلك من خلال قيام الجهات المعنية والباحثين بتوفير مقاييس جديدة لمستويات التنمية الإقليمية على مستوى المحافظات والبيئة .

٣ – ومن اجل تطوير قدرات الدول العربية في مجال توظيف المعلومات والبيانات الإحصائية لإغراض التنمية الصناعية فان ذلك يتطلب :-

أ – استمرار الشراكة في قياس وتوظيف وتسخير المعلومات الإحصائية في خدمة التنمية الصناعية .

ب – التعاون الوثيق بين الأجهزة الإحصائية والمنظمات الوطنية والإقليمية من اجل توفير المؤشرات الإحصائية اللازمة لعملية التنمية الصناعية .

ج – التأكيد على الأجهزة الإحصائية باستخدام المؤشرات المعتمدة دوليا والمتفق عليها لضمان توفير إحصاءات وطنية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي .

د – تنفيذ مسوحات دورية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات وفق أحدث التوصيات الدولية من اجل توفير قاعدة واسعة وعريضة من المعلومات والبيانات الإحصائية الرصينة لإغراض التنمية الصناعية .

المصادر

١ – د. فؤاد مرسي الرأسمالية تجدد نفسها " عالم المعرفة - ١٩٧٨ .

2 - حسين عبد المطلب الاسرج "تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة" مجلة علوم إنسانية – السنة السادسة – العدد ٣٥ ٢٠٠٧.

٣ – المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية " دور المعهد في بناء القدرات في مجال قياس مجتمع المعلومات في الدول العربية " ورشة العمل الإقليمية الثانية – عمان ٢٠٠٦

٤– المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين " التقرير الصناعي العربي " ٢٠٠٧ .

٥ – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥ " – سبتمبر ٢٠٠٦ .

٦ - المنتدى العربي للتنمية والتشغيل " القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والمستقبل " ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية – الدوحة ٢٠٠٨ .

٧ – اللجنة الاجتماعية و الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا) " مؤشرات مجتمع المعلومات " الأمم المتحدة نيويورك - ٢٠٠٥ .

٨– منظمة المؤتمر الإسلامي " التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي " – أنقرة - ٢٠٠٨ .

(9) - World Bank "World Development Report 2005, a Better Investment Climate for Everyone "Washington - 2005.

(10) Bridsall, N "Social Development in Economic Development" UNS General Assembly Oct 1992.

(11) Bannister, Judith "china's changing population "Stanford University press, 1987

(12) Cohen, C.Desmond "Trends in Human Development in the UK "University of Sussex school of Social sciences. 1989

(13) Caton, carol L.M "Homeless in America "New York, Oxford university press, 1990.

(14) Ismail, M .M "Human Development in Iraq "Jawaharlal Nehru University. India 1994.

(15) Sen., A "The Concept of Development "Handbook of development economic VoL pp 10-24 1990

(16) United Nation Development Programmer "Human Development Report "for the years 1990 – 1993.

(17) Nudier. Oscar "The Human Element as Means and end of Development "Islamabad 1986.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.